الدولة: السيادة و الوطنية

السيادة: سلطة - حكم، استقلالية - نفوذ ...

← تكون السيادة للدولة ← نظام استبدادي

← تكون السيادة للشعب ← نظام ديمقراطي

الوطنية: الأمن / الحياة / الحرية / الكرامة ← الإنسان

وطنيا: كل من له الحق وعليه الواجب

I السيادة ≠ الوطنية

1- نظام استبدادي: حكم فردي ← سلطة مطلقة.
إقصاء الشعب من الفعل السياسي. الدولة تستمد شرعيتها من قوتها ← تسلط الدولة ≠ الحرية

2- من اقل عيوب الديمقراطية: أ- مبالغة الدولة في استعمال القوة الشرعية

ب- تقلص المسافة الفاصلة بين الدولة و المجتمع المدني.
← العودة إلى دولة الدولة: الفوضوية.

II السيادة = الوطنية : ديمقراطية حقيقية (ردع)

السيادة للشعب: رفع القانون + انتخاب دولة لتنفيذ القانون:
الدولة تستمد قوتها من شرعيتها وشرعيتها من مشروعية (التفويض من الشعب) قانونية

Tunisie DEVOIR.TN

+ حق المراقبة : قوة الدولة تستمد مدى تأييد شعبها لها في الديمقراطيات الحقيقية صورية، مثالية : طوباوية.

عذرا متعوب يا العالم عرفت حق المواطنة بحق العدالة لسنين ترى ظلم الدولة أكثر من عدلها فعلا يرفض ذلك السؤال ما هي الدولة والبحث عن الحق خارجها باعتبار الانسان مواطن عالمي.

الدرس 1: الدولة: السيادة والمواطنة

لا يمكن استكمال حقيقة الإنسان ما لم نستحضر بُعده السياسي فالإنسان من اليوم بوصفه مستعجلا تغلب فيه الوحشية والتمرد وتتفاقم فيه الهوة بين الغنى الفاحش والفقر الكافر. استحضار هذا البعد يبدو ضروريا لنتثبت إن كان يصنع المواطن الإنسان أم يضع المواطن ويقتل الإنسان

الفعل الأساسي السياسي هو أحد الأفعال التي يمارسها الإنسان وفق معيار خاص وهو التمييز بين الصديق والعدو فما هو العدو سياسيا؟ لا وجود في السياسة لصداقة / عداوة دائمة بل توجد مصلحة دائمة، فالعدو هو من يتعارض مع المصلحة فيهدد الأمن والاستقلالية / السيادة

لحسب معيار الصديق والعدو نفهم أن مهمة السياسة هي حماية أمن المجموعة وسيادتها ضد كل اعتداء ممكن من أي طرف داخلي أو خارجي، تلك هي مهمة الدولة

↓

جهاز سياسي قانوني مؤسساتي يدير، يتدبر شؤون مجموعة، الدولة تكون إذا هذه الإنسان تم تجسيدها في أعمدة عناصر مادية: الأرض - الشعب - القانون - المؤسسات ذات صبغة سياسية: حكومة - الولاية - بلدية - سجن ...

Tunisie DEVOIR.TN

بيرو: "مامنة أحد رأى الدولة ولكن ما يتكلش أنها واقع".

"اخترع الناس الدولة حتى لا يطيعوا الناس".

لتنجح الدولة في مهمتها السياسية تحتاج إلى سلطة

- لا تختزل السلطة في مفهوم الدولة، بل تكون أشمل منها.
إذ توجد ضمن كافة العلاقات البشرية، ما الدولة
إلا أحد أشكالها تسمى سلطة سياسية.
- ليست السلطة طغيانا، تسلطا لأن ذلك انحراف في دورها
وجعلها متعالية على الأفراد.

Tunisie DEVOIR.TN

الأطراف

الدولة — الشعب

الإعلام — حزب الواحد = تقدير — معارضة — السلطة

تقييم - رقابة - توجيه — باسم الشعب

توسيع مجال

صنف اشتاعي

الضغط — القانون — تجاوزات القانون — العقاب

قوة تنفيذية

حق السوائل ≠ حق العدالة

سيادي

مقاومة سلبية

دولة مستبدة عادلة — انتفاضة = حق العمل

ثورة — اسقاط النظام

Tunisie DEVOIR.TN

ماهو ذكاء
- كائن آلي
- كائن اجتماعي / تفاعلي
- كائن مبرمج مسبقا

السيارة = ذكاء / غباء

فكرة الدولة ← الزمالة

الفعل — معيار — ضبط / تقييم

- الأخلاقي
- القانوني
- الاقتصادي

السلطة = شرطة / قضاء ...

السلطة ← دولة

بيرو: "ماهية أصل الدولة ولكن ما يمكن أن نعاينه واقع".

"اخترع الناس الدولة حتى لا يطيعوا الناس".

لتنجح الدولة في مهمتها السياسية تحتاج إلى سلطة

- لا تختزل السلطة في مفهوم الدولة، بل تكون أشمل منها إذ توجد ضمن كافة العلاقات البشرية وما الدولة إلا أحد أشكالها تسمى سلطة سياسية.

- ليست السلطة طغيانا، تسلطا لأن ذلك انحراف في دورها وجعلها متعالية على الأفراد.

- السلطة هي علاقة آمرية بين طرفين أو أكثر، فدائما يكون آمرا يسمى صاحب السلطة والتابع مأمور تمارس عليه السلطة فهي تفترض قدرا من القوة وقدرا من الطاعة فتكون طاعة لتوازن القوى فهي متحولة، متداول عليها، خفية وبقدر انفلاتها بقدر النجاح في فاعليتها وضمان طاعة المأمور.

⇐ السلطة هي ما نخشاه، ما نريده، ما نحاول رفضه وما نسعى إليه، نريد أن تكون أصحاب السلطة ونرفض أن تمارس علينا السلطة ← لكل هذه المفارقات تكون السلطة قوية، خفية منتشرة ومبثوثة داخل المجتمع الاجتماعي ككل: فأينما وجدت تجد السلطة أيا كان شكلها

⇐ السلطة السياسية تكون دائمة: لا تزول بزوال الحكومة وتدوم بدوام الدولة + تكون شاملة: تطبق على الجميع.

Tunisie DEVOIR.TN

ويكون سلطة الدولة ذات طابع إرغامي سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية (إجبار)

I السيادة ≠ السواطنة:

غالبا ما تعرف الدولة على أنها ضمان للطمأنينة العامة.

حالة من النظام والاستقرار السياسي في إطار ضمان الطمأنينة فله وجود لغرض أو سلوك يتفرع هذا النظام...

مقابل ما تقدمه الدولة للشعب عليه بالتضحية من أجلها لأن بقاء الشعب من بقاء الدولة وهذا لكي نهرب من التالية: التقديس للدولة، هذه التضحية يمكن أن تبلغ حد التخلي عن حق المواطنة حيث تكون الدولة السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وهذا يدفعنا إلى نفسنا أمام ① النظام الاستبدادي.

- قائم على الانفراد بالحكم وبالتالي لديه سلطة مطلقة في الانفراد بالتشريع والقرار.
- إقصاء الشعب من الفعل السياسي: حق الانتخاب - النقد - المراقبة - حرية التعبير - التظاهر - حرية الصحافة...
- لا وجود لقانون يمكن قول/أمر حاجب السلطة بمثابة القانون أو يوجد قانون لكن يمنع النقد أو التعبير = دولة تستمد شرعيتها من قوتها.

⇐ النظام الاستبدادي ليس مجرد تجاوزات استثنائية لحكومة ما بل هو نسق متكامل من النظام.

ما الذي يشرع للنظام الاستبدادي؟ يجد هذا النظام تبريره مع تحول الانتماء في حالة غياب الدولة ما سماه فلاسفة العقد

Tunisie DEVOIR.TN

الاجتماعي أي وجود ضمن حالة الطبيعة : التحرر وفق الغريزة، الأهواء، وفق الحرية المطلقة : أفعل ما أشاء لا ما يشاء الآخر، حيث اعتبر هوبز أن الإنسان شرير بطبعه على استعداد للتقاتل لأجل أن يبقى فحق البقاء يمتد حسب قانون الغاب : البقاء للأقوى، إنها حالة الفوضى، حالة مُزرية، حالة حرب الكل ضد الكل

لـ إذن يكون وجود الدولة ضروري حتى يتحول الشرير إلى طيب ومسالم عبر قوتها حميد إذ وصفها هوبز بدولة التنين

⇐ شر الدولة : استبدادها أفضل من شر انعدامها أي انقراض الإنسان فهو قد خيّر النظام على الحرية المطلقة،

الكواكبي : "ستون سنة ظلم جائر أفضل من ليلة واحدة بلا سلطان"

مع ذلك يبقى النظام الاستبدادي ممارسة سياسية لاإنسانية (≠ المواطنة) لأنه يجعل الشعب مُغتربا داخل دولته

يكون الاغتراب السياسي هو الداء العكازم للدولة.

* لأنه خانع لا مطيع، مُلزم لا مُلتزم

* لأنه رعية لا مواطن يقودها راع مستبد نحو مرعاه

عصب وطين = ما يَهُم القطيع ليس طريقة قيادته بل الأهم توفر المرعى = ما يَهُم الشعب ليس استبداد الدولة بل توفر الأمن وحفظ البقاء.

⇐ الشعوب التي تتعود على الاستبداد تتعود على العبودية فلن تطيق سيادتها بل تكون في حاجة إلى مستبد أو أكثر بطشا

Tunisie DEVOIR.TN

الكواكبي: "الاستبداد لو كان رجلا لقال: أنا الشر أبي الظلم وأمي الإساءة".

* لأنه يعيش الأمن لكنه أمن زائف وهمي باسم الصمت، وتسند الحرية بهذا فاطل الشعب من الأمن والحرية، لكن يتعلق الشعب الذي لأجل بقائه يتخلى عن إنسانيته لأن ما يهمنا ليس أن نبقى بل كيف نبقى + لأن الشعوب التي لا تشعر بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية + لأن الدولة المستبدة يمكن أن تكون عادلة لكن توفر العدالة لا يعني تحقق المواطنة
الاستبداد نظير فوضى
إذ الضامن الوحيد للمواطنة هو المشروعية (قاعدة السيادة).

روسو: "التنازل عن الحرية، تنازل عن الإنسانية"

يعتبر الإنسان خارج الدولة "خير بطبعه" لكن يتحول إلى شرير عند اللقاء الاجتماعي بالآخر" فحالة الطبيعة هي جنة الإنسان التي غادرها للأبد عندما تكلم أول إنسان وقال هذا لي" ← الدولة ضرورة لتحمي الملكية دون التخلي عن الحرية

! فمن غير المنطقي تأسيس الدولة كمشروع إنساني لغاية حيوانية: مجرد البقاء فلا بد أن تكون لغاية إنسانية: الحرية.

ـ من القـ/عيوب الديمقراطية انعدام المواطنة ليس حكرا على النظام الاستبدادي بل نجده أيضا خفيا متسترا في قلب الديمقراطية

أ- الدولة في النظام الديمقراطي تتمتع بحق القوة المشروعية

- انعدام/ انهاء العنف اللاشرعي بين الأفراد

- حق الدولة في عقاب من يتجاوز هذا القانون بمنح من الشعب

Tunisie DEVOIR.TN

(-) لكن الدولة قادرة عبر آليات مدعمة [وكلاء من- مركز الشرطة - السجن - وزارة الداخلية ...] على المبالغة في استعمال القوة الشرعية مع تغطية ذلك بالشرعية : بالقانون.

مثال: انهيار المعارض بوضعه في السجن + التجسس على المواطنين بتعلة أمن الدولة.

ب الشعب في الدولة الديمقراطية يتمتع بحق المراقبة.

(-) لكن مدعمة الدولة اتسعت لتكون مادية وفكرية حيث تحول المواطن إلى رقيب ذاتي خوف أن يكون رقيب شخصي الدولة بعد اتقلصت المسافة الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني حيث تحولت مؤسسات المراقبة إلى خادمة للدولة ومبرر لا يد يولو بينها خوف أن تكون ناقدة - معارضة، مراقبة.

⇐ انعدام المواطنة في النظام الاستبدادي وخاصة الديمقراطية عبر مراحلها سيشرع لتأسيس مواقف فلسفية سياسية تدعو إلى زوال الدولة، فالماركسية: تؤكد أن الدولة نتاج الطبقة أفرزتها طبقة البورجوازية لحماية مصالحها الاقتصادية وحظوتها الاجتماعية، لذا فهي ليست دولة كل الشعب إذا زوالها يحدث بشكل طبيعي بزوال أسبابها أي الطبقية وتأسيس مجتمع ذو الطبقة الواحدة.

اشتراكي

في حين أن الفوضوية تدعو مباشرة إلى زوال الدولة مع التأكيد على امكانية التعايش السلمي دونها في تعارض مع فلاسفة العقد الاجتماعي الذين أكدوا على ضرورة الدولة

Tunisie DEVOIR.TN

المعوقون بـ: ص 25

زوال الدولة

- نظام دون سلطة الدولة لأنها ليست إلا احتكار للقوة / للعنف
- نظام تسيير ذاتي للأشياء الخاصة مع المشاركة في الحياة العامة

⚠ الإنسان انسان دون حاجة للدولة لسقف السوالمنة، دون حاجة للدولة حاجة أنها ليست إلا احتكار للقوة و آمالو وعود كاذبة تخيل الحق قولا لا فعلا فهي قائمة على مزاعم ايديولوجية

بالجملة: الدولة خين الجميع المزعوم
ليت تقول: الدولة تكذب بكل وقاحة
حين تقول أنا الدولة، أنا الشعب

ف 18 ص 26

ضرورة الدولة

- افتراض وجود الإنسان خارج الدولة: حالة الطبيعة، الحرية المطلقة التي يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى عبودية مطلقة ← حالة توحش هوبز
- اتفاق الأفراد على التنازل عن حقهم الطبيعي في استعمال كل القوة

عقد اجتماعي لغاية تحقيق الأمن والسلم مع هوبز + لغاية الحرية مع روسو / سبينوزا

حرية العقل / الفعل

حرية القول دون الفعل

II السيادة = السوالمنة:

السيادة تخدم السوالمنة والسوالمنة أفق: But للسيادة في الديمقراطية الحقيقية

* ليست الديمقراطية مجرد مساواة: إذا اعتبرنا المساواة أداء الكل لنفس الفعل دون استثناء مثل الطاغية يمكن أن يساوي بين الجميع فيظلم الجميع
* الديمقراطية مساواة لكن ليست كل مساواة ديمقراطية.
* ليست الديمقراطية مجرد انتخاب، رغم أنه خطوة أولى وأساسية في اتجاه الديمقراطية، لكنه غير كاف لأنه:

Tunisie DEVOIR.TN

+ مزالق الديمقراطية
- يمكن تزوير نتائج الانتخاب ← تلاعب بخيارات الناخبين، التلاعب بالديمقراطية حيث يتم اجهاضها قبل ميلادها
- يمكن للمنتخب أن يكون طاغية بعد انتخابه
- يمكن تشريع اضطهاد الأقلية باسم الأغلبية وهذا لكن تسجيل تناقض في دلالة الديمقراطية بين بعدها الشكلي: حكم الكل = الشعب، وبعدها العملي: حكم الأغلبية

- الديمقراطية = حرية التفكير

خصائص الإنسان: ما به يكون الإنسان إنسانا

الحق الطبيعي: مطلق أطلقه فلاسفة العقد الاجتماعي للدلالة على ما يحق لكل فرد التمتع بحريته حتى يرغب فيما يشاء ويفعل ما يشاء، إلا أن هذا الحق يمتد بامتداد القوة وبما أن القوة غير ثابتة فهو غير ثابت، بهذا تم الاتفاق على توظيفه بالحق الوضعي: القانون المكتوب، المشهور، متفق عليه - معلن - مقنن به وهو امتداد للحق الطبيعي وضمان له لا إلغاء له.

الحق

- الديمقراطية = القانون: ما هو مصدره؟

لا، لا أعتقد أن الديمقراطية تكون سليمة دون قانون

مصدر القانون هو الشعب بطبيعته لكي يكون قد أطاع نفسه بإرادته والتزم باختياراته دون أن يدفع لغيره، فسيادة القانون هي سيادة الجميع على الجميع لا الفرد على الجميع فهو سلطان نفسه لا عبد لسلطة غيره، بهذا يحقق حريته، انسانيته.

القانون آلية

← تحول الحرية من بعدها الطبيعي: مطلقة أساسها القوة ومحركها

Tunisie DEVOIR.TN

العزيز: إلى حرية مدنية، محدودة، أساسها القانون ومحركها العقل

- بالاتفاق حول القانون يكون الشعب قد عبّر عن إرادة العامة بعبارة روسو ليست مجرد تجميع كمي لإرادات فردية بل هي وحدة هذه الإرادات، ما يطلبه الآخرون الأنا والأنا الآخر قانونيا:

الحق والواجب.

إذن لضمان تطبيق هذا الاتفاق والالتزام بالقانون انتخب الشعب جهازا سياسيا، الدولة لتشرف على ذلك ساهرا إياها حق عقاب من يتجاوز القانون ما يسمى بالقوة الشرعية

الحق = القانون + القوة

فلما كان الحق أساسه القانون فما يعني ذلك إلغاء تام للقوة حيث تم التنازل عن استعمالها لصالح الدولة حتى تجعل القانون لا محترما فحسب بل كذلك نهائيا نظرا لإمكانية وجود مجتمع مدني لا تحترم فيه أوامر القانون من تلقاء أنفسهم ودون تجاوز

روسو: الحق لا يتأسس على القوة لكنها تسنده.

الحق أساسه القانون لا القوة فهي ليست الغاية بل تبقى وسيلة للبلوغ الحق

⇐ بهذا تكون الدولة وسيلة الحرية لا مقبرة لها فهي شرعية ودولة الحق ما دامت :

- لها مشروعيتها
- قانونية
- قائمة على الفصل بين السلط حتى تكون كل سلطة مستقلة ومراقبة للأخرى.
- مجردة لا تكون مهيمنة على المجتمع بل تكون مجرد

Tunisie DEVOIR.TN

حامي قانوني له، مما يسمح للمجتمع بمراقبة الدولة في مهمتها السياسية

المعنى الثالث والمؤكد لدلالة الديمقراطية، وهي مساهمة جميع الشعب تثبت سيادته وتسمح له بتبليغ صوته للدولة عبر مؤسسات ذات صفة اجتماعية.

المعارضة: النقابات- الأعلام الحر- الجمعيات تقوم بدور الوسيط بين الدولة والشعب تسمح بنجاح حق المراقبة وتحقق الحرية السياسية. هذا الحق هو الثابت الأساسي في حقوق المواطنة.

لكن معنى الديمقراطية يبقى مثاليا، هو باطل في الأغلب، ما نلاحظه في الواقع السياسي لأغلب الدول هو تواجد كل الأنظمة بتفاوت بين ملامح الملكية والديمقراطية في طلب الديمقراطية.

هذا الأمر أدى إلى خيبة أمل الشعب الذي راهن كثيرا على الدولة لكنها خذلته، خانته وافتكت منه الحق دون استرجاع، ما أدى إلى لجوء من الاستماتة و التفريط في حق المواطنة وفي ذلك ضرب من المقاومة السلبية.

حق المواطنة يعني قوة دون أن تكون فعلا، إن الحرية الوحيدة المتبقية للمواطن الأسير هو تخليه عن حريته بكل حرية.

هذا ما دفع بعض، شعوب في العالم إلى التخلي عن حق المواطنة مع تعويضه بحق العدالة خاصة ضمن ما يسمى اليوم بدولة الرفاه.

التي تختلف عن دولة الحق

- مجالها سياسي.
- لديها المشروعية
- مجتمعي قانوني للمجتمع المدني

Tunisie DEVOIR.TN

دولة الرفاه: اتسع مجالها لتشمل لتتجاوز دورها التقليدي أي الاهتمام بالعمل السياسي للإنسان: الأمن/ السياسة: لتشمل كل مجالات العمل الإنساني، حيث قدمت نفسها على أنها الأجدر لتحقيق رفاهية الشعب إلا أنها دولة تتميز تقوم على خلقها حاجيات مصطنعة و تدعي الفقر، حلها توفيرها لذلك طالبها الشعب بالعدالة.

عدالة تعويضية
- تعويض الحق و استرجاعه لصاحبه عبر القانون في مجال قضائي
- قائمة على المساواة للجميع أمام القانون و أداء الواجب.

/ عدالة توزيعية:
- نشأة الدولة قائمة على:
الحق في العمل
- حق في الثروة الفرنسية تحقيقا للعيش الكريم
- حق التوزيع العادل للثروات

العدالة: لغويا تعني المساواة: تمنح الكل بنفس الحق لكن عمليا قد لا تعدل بين طرفين يختلفان في العرق، الجوهر، المستوى التعليمي... و يتقاضيان أجرا متساويا. إذن عمليا يتم تحويل معنى العدالة من المساواة إلى الانصاف

اعطاء كل ذي حق حقه، استحقاقه، أي تحقيق العدالة في معنى التفاوت.

Tunisie DEVOIR.TN

لكن استغلت الدولة هذا الشعار وبالغت فيه إلى حد الظلم وضياع الحق، كنتيجة الفساد المالي - المحسوبية - الرشوة ..

الشعب بحث عن العدالة فلم يجدها، أمل في العدالة فلم تتحقق فعلا يبرر ذلك اليأس من الدولة والبحث عن الحق خارجها لأنه سوف لن يعالج

Tunisie DEVOIR.TN

الأطراف

الدولة — الشعب

الإعلام — حزب الواحد = تقدير — معارضة

تقييم - رقابة - توجيه — باسم الشعب

الدولة

توسيع نطاقه

ضعف انتشاره

الضغط — القانون — تجاوزات القانون — العقاب

قوة ردعية

حق السوالمية ≠ حق العدالة

سياسي

مقاومة سلبية

دولة مستبدة عادلة — انتفاضة = حق الفعل

ثورة — إسقاط النظام

Tunisie DEVOIR.TN

مادة الاقتصاد ← كانت الوحي
كانت اجتماعي / تقاطع
كانت مبدع المنهج

السياسة = ذكاء / غباء
فكر ← الدولة (الإنسانية)

الفعل ← معياري ← ضبط / تقييم
- قبل الأخلاقي ← حاجة ماسة تنفيذ ← أمر
- بعد الاقتصادي ← حاجة ملحة

السلطة = تسلط / طغيان
السلطة ← دولة

فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز - روسو - لوك)
ضرورة الدولة: افتراض غياب الدولة

حالة الطبيعة: الغرب؟
هوبز: حالة الطبيعة ← دولة قوية
تتبع طبيعة ← حرب
العقل
روسو: حالة الطبيعة لفادا الكل ← دولة
خير طبيعة ← تتبع ← الملكية + الحرية

Tunisie DEVOIR.TN

هل على الإنسان أن يختار بين النظام والحرية؟

أ. ١ / ب

الاستبداد ← فائدة ← النفوذ

سببه

← العبودية / عبء

الاستبداد ← ثقافة سياسية

≠

الحرية: أفعل ما أشاء: طلاقة ← فوضى.

الديمقراطية = الدولة ← الطبقية: البورجوازية

الديمقراطية: حكم النخب: الكل.

عمليا ← حكم الأغلبية ≠ أقلية

٪١ ← ١٤٩

ضد طبيعي ← ضد وضعي

- لينة ← أحكام

- ذلة ← مكتوب

سبب سياسة: الأمة / السيادة ≠ الدولة

الفعل السياسي.

Tunisie DEVOIR.TN

لكن استغلت الدولة هذا الشعور وبالغت فيه إلى حد الظلم وضياع الحق، كثرة الفساد المالي - المحسوبية - الرشوة ..

الشعب بحث عن المواطنة فلم يعشها، أمل في العدالة فلم تتحقق فعلا يبرز ذلك ابتعاد المواطن عن الدولة والبحث عن الحق خارجها لأنه مواطن عالمي

- طرح هذا المفهوم في إطار ما يميز العصر من عولمة، ذلك أن تقارب الشعوب خاصة عبر تطور وسائل الاتصال عبر إلغاء الحدود الجغرافية والاقتصادية والخريطة الجغرافية للعالم، أدى إلى المقارنة المباشرة فيما بينهم في درجة تمتع الديمقراطية ودرجة مستوى العيش والرفاهية

- طرح هذا المفهوم في إطار تزايد ظاهرة الهجرة، وهو ما يطرح مشكل التجانس الثقافي ومشكل الحق عامة: فهل لا حديث عن الحق خارج حدود دولة أم للمهاجر الحق أينما يكون في العالم لأنه مواطن عالمي؟

لكن إذا اعتبرنا المواطنة هو كل حق له الحق في الحياة الحرة الآمنة والكريمة داخل حدود دولته، فإن المواطن العالمي ليس الإنسان القوي بل الإنسان الذي له الحق في أن يتمتع بالحق أينما يكون في العالم لأنه إنسان أينما كان إذن المواطن أينما كان له الاستعداد للتعايش السلمي مع الآخر المختلف واحترامه في اختلافه دون اعتبار للجنسية، للانتماء، للعرق.

Tunisie DEVOIR.TN

- العولمة العالمية قائمة على التقدم، الكثرة، فأساسها
التقني - إذن نحن أمام نموذج جديد للعولمة يجعل
السيادة أخلاقية وذلك يتحقق ذلك إلا بتجاوز:

- الفصل الميكيافيلي بين السياسة والأخلاق عبر مبدأ
الغاية تبرر الوسيلة

- صدع الذئب الذي ارتسم بها هوبز مع الإنسان.

- العقل الأداتي = الحسابي الذي اختزل الإنسان في بعده
منفعي براغماتي

- نحو عقل تواصلي تقني.

وقد تم تفعيل هذا المفهوم عبر تأسيس منظمات عالمية يقتضيها
نشأ الاستعداد في العالم: منظمة الأمم المتحدة - مجلس الأمن -
المحكمة الدولية ..

رغم الإيجابية التي يبدو عليها هذا المفهوم إذ أنه مبدئيا يمنح
فرصة لإسعاد إنسانية أفراد فقدتها فعلا ولها لكن لا ينبغي
التغافل عن الأيديولوجيا التي تقوده ؟

- فضاء انتشار أكثر للعولمة.

- توفير عاملة رخيصة.

⚠ التشكيك (التخلي) في سيادة الدول على نفسها بتبرير التدخل
في شؤون بتعلة حقوق الإنسان أو في إساءة الدول على
شعبها إذا لم تقدم لها مزايا تقدمها له مادام مواطنا حتى خارج
حدودها.

Tunisie DEVOIR.TN